الأمم المتحدة

E/ECA/COE/39/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
5 February 2021

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع التاسع والثلاثون

أديس أبابا (عبر الإنترنت) ١٧-١٩ آذار/مارس ٢٠٢١
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا نظامية

التغييرات التنظيمية الأخيرة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مذكرة من الأمينة التنفيذية

أولا - السياق العام

١- في أوائل عام ٢٠١٨، أطلقت أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملية إعادة الهيكلة التي كانت تتمحور أساسا حول الرؤية المتمثلة في تحقيق ''أفكار من أجل أفريقيا مزدهرة''. وكانت الإصلاحات نابعة من الحاجة إلى زيادة تأثير اللجنة في خطة التحول الأفريقية بنموذج استراتيجي للتنفيذ يهدف إلى (أ) مواءمة أنشطة اللجنة مع الطلبات والأولويات المتغيرة للدول الأعضاء، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''؛ (ب) وسد الفجوة في مجال التنمية عن طريق تعزيز وبناء تحالفات شبكية جديدة، والعمل بطريقة شاملة وتعاونية؛ (ج) وتعزيز الشراكات التقليدية وإقامة شراكات استراتيجية جديدة داخل القارة وعلى الصعيد العالمي في إطار الالتزامات العالمية في مجال السياسات. وفي هذا الصدد، قدمت الأمينة التنفيذية مذكرة (E/ECA/CM.39/7) إلى الدورة التاسعة والثلاثين للجنة/لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين بيَّنت الأساس المنطقي لإعادة التنظيم إلى جانب التغييرات التنظيمية

* E/ECA/COE/39/1.

A. 21-00149

والبرنامجية الرئيسية.

٢- لقد شرعت الأمم المتحدة، خلال عام ٢٠١٧، في عملية إصلاح عميقة، وَرَدت في تقرير الأمين العام الصادر في شهر تموز/يوليه ٢٠١٧ بشأن ''إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠: كفالة مستقبل أفضل للجميع'' (A/72/124-E/2018/3)، وتقرير المتابعة الذي أعدّه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/72/684-E/2018/7). وكما ذكر الأمين العام في أول تلك التقارير، فإن الإصلاح يهدف إلى إنشاء ''منظومة إنمائية للأمم المتحدة تفي بالغرض من أجل خطة عام ٢٠٣٠.'' وقد أوضحت عملية الإصلاح على الصعيد الإقليمي منذ ذلك الحين المزايا التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية. كما أعادت تنظيم طريقة عملها والكيفية التي تحشد بها أصولها لدعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣- وفي سياق تفعيل عمليتي الإصلاح المزدوجتين المذكورتين أعلاه في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعد نحو ثلاث سنوات من التنفيذ وتعزيز المكاسب المحققة من توجه اللجنة البرنامجي المعاد تشكيله، نُظمت عدة جولات من المشاورات داخل فريق الإدارة العليا للقيادة، وبين قطاع عريض من موظفي اللجنة، وكذلك مع شركائها التقليديين، وهو ما أدى إلى إجراء التعديلات اللازمة التي لا يمكن أن تكون لها تكلفة لزيادة الأثر.

٤- ويكمن الغرض من هذه المذكرة الموجزة في إطلاع الدورة السنوية للجنة/المؤتمر الوزراء على التطورات الأخيرة التي تتطلب من الأمانة إجراء تغييرات تنظيمية طفيفة من اجل تحسين اتساق وصورة ووضوح تفاعلات اللجنة مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، وللعمل مع الاتحاد الأفريقي بطريقة أكثر مثالية وفعالية، والتكيف مع عملية الإصلاح الإقليمي في دعم تنفيذها بشكل أفضل، وكذلك لإعادة تكييف الهيكل البرنامجي للبرنامج الفرعي للجنة المسؤول عن قيادة خطتها بشأن تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية.

ثانيا – الملامح البارزة للتغييرات التنظيمية

٥- في ضوء المشاورات المستفيضة داخل اللجنة وخارجها، جرى إدخال بعض التغييرات التنظيمية الطفيفة الواردة بإيجاز أدناه:

ألف – المنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا، والعمل مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والدعم المنسق المقدم للمنسقين المقيمين/الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة

٦- خلال السنتين اللتين انقضتا منذ إعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كان

الإصلاح الإقليمي للأمم المتحدة الرامي إلى تسخير الأصول الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ يجري على قدم وساق. وقدَّم الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره لعام ٢٠١٩ بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة (A/74/73-E/2019/4) المرفوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، توصياتٍ في خمسة مجالاتِ تحوُّل رئيسية لتوجيه إعادة توصيف الأصول الإقليمية وهيكلتها من جديد على المدى الطويل. ويجري تنفيذ هذه التوصيات في خمس مناطق، بما فيها منطقة أفريقيا.

٧- ويكمن أحد الجوانب الرئيسية لتوصيات الأمين العام في إنشاء المنبر التعاوني الإقليمي، الذي يستوعب جميع آليات التنسيق السابقة (آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا ومجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة) في إطار واحد يوفر آلية تعاون داخلية خفيفة ومرنة لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. وقد صُمم المنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا لتحقيق المستوى الأمثل مما هو موجود، وضمان التنسيق، وتعزيز التعاون والمشاركة في إنشاء الأصول، فضلا عن الاستخدام الأمثل للأصول، عبر كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي. ومن المتوقع أيضا أن يجلب المنبر القيادة والمساءلة والوضوح في الأهداف والأنشطة والنتائج على الصعيد الإقليمي على نطاق المنظومة دعما لإجراءات الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وستُقدَّم الخدمات إلى المنبر من خلال أمانة مشتركة تكون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عضوا فيها، إلى جانب المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة والمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨- وما يبرُز أيضا من الإصلاح الإقليمي الجاري في الأمم المتحدة والتقييم الأولي للإصلاحات المؤسسية الأخيرة التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، هو الحاجة إلى تحسين الطابع المؤسسي لتماسك وتآزر وتنفيذ عمل اللجنة مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والعمل مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومن خلال فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية. وينطبق الأمر نفسه أيضا على الحلقة الوصل بين اللجنة والمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة في العمل مع مكاتب المنسقين المقيمين في منطقة أفريقيا بطريقة أكثر تنسيقا ومنهجية.

٩- واستجابة لهذه التغييرات المتصلة بالإصلاح، كان لا بد من إعادة معايرة الترتيبات المؤسسية داخل اللجنة وتحسينها لضمان تنفيذ الجزء المتعلق بها ضمن المهام المتصلة بالأمانة المشتركة للمنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا، فضلا عن الدعم المنسق على الصعيد المؤسسي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، تنفيذا فعالا. وتمشيا مع مبدأ التنسيق المركزي للقضاء على تشتت المسؤولية والسلطة، اتخذت الأمينة التنفيذية قرارا

بإدماج الأجزاء الثلاثة –دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والأمانة المشتركة للمنبر، وتنسيق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة– في إطارٍ للإبلاغ قائم على ركيزة واحدة.

١٠- وتشمل التغييرات التنظيمية التي أُدخلت نقلَ قسم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من شعبة التكامل الإقليمي والتجارة، بمواردها من الوظائف وغير المتعلقة بالوظائف، إلى شعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والإبلاغ، وترسيخه كوحدة داخل قسم المعايير وضمان الجودة القائم. وأعيدت تسمية الوحدة لتصبح ''وحدة دعم الاتساق على نطاق المنظومة''، وجرى توسيع نطاق مهام القسم وأُعيدت تسميته ليصبح ''قسم الاتساق وضمان الجودة على نطاق المنظومة''.

١١- وقام القسم الجديد بتوسيع ولايته ليتولى العناصر الثلاثة التالية: دعم الأمانة المشتركة للمنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وتنسيق عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع المنسقين المقيمين/الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. والقسم مسؤول عن ضمان الاتساق والتعاون الداخليين (ربط المنبر) وتنسيق الدعم الذي تقدمه اللجنة على نطاق المنظومة لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية (ربط منبر الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة). ويتولى القسم أيضا مسؤولية تيسير التعاون في عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، من خلال قائمة بلدان التركيز الخاصة باللجنة في مجال خطوط الخدمات.

١٢- وستعمل التغييرات على ترشيد استخدام الموارد مع الحفاظ على سلامة المهام المترابطة بطبيعتها. وسيضمن وضعُ الوحدة في شعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والإبلاغ وجود جهة تنسيق واحدة ومدخلا واحدا لتنسيق التفاعلات مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، وتجنب التشتت والازدواجية، فضلا عن تحقيق فوائد من حيث الكفاءة والقيمة المضافة. وستكفل الوحدةُ الجديدة أيضا الاتساق الداخلي على نطاق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن طريق إلغاء نظام العمل المنعزل، وستساعد على تعزيز الروابط الأفقية مع المهام الأخرى للشعب، مثل التخطيط والرصد والإبلاغ.

باء – التكنولوجيا وتغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية

١٣- تعد شعبة التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية عنصرا بالغ الأهمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ويتمثل الهدف العام للشعبة في النهوض بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مواجهة تغير المناخ، ودعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من خلال الاستخدام الحصيف للموارد الطبيعية وتعزيز القدرة على تسخير التكنولوجيات الجديدة والابتكار.

١٤- وقد تغير تشكيل الشعبة في مراحل مختلفة، حيث ارتبط ذلك بتوافر الموارد واحتياجات المنظمة ككل. وبدا أن إعادة التنظيم المقترحة أمر لا بد منه بعد الانتهاء من تنفيذ البرامج في قسم الموارد الطبيعية السابق، وهو ما أدى إلى استنفاد القدرات في هذا القسم. وكان ذلك أيضا استجابة لوضع هوية أقوى للشعبة.

١٥- وتهدف عملية إعادة التنظيم إلى الاستفادة من القدرات القائمة وتوفير إطار للنمو والإسهام في المستقبل في الأهداف العامة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ولا تهدف إعادة التنظيم إلى إحداث تغييرات جذرية، بل تركز على النتائج الرئيسية التي تسعى الشعبة إلى إنجازها بطريقة أكثر شمولا. كما تعكس الرغبة في أن تكون قادرة على الاستجابة بفعالية للتحدي الذي تفرضه جائحة كوفيد ١٩ على المنظمة، لتتمكن من إعادة توجيه الدعم بفعالية أكثر نحو ''إعادة البناء بشكل أفضل'' بالنسبة للدول الأعضاء.

١٦- وقد سبق أن نُظمت الشعبة في ثلاثة أقسام هي: (أ) مركز السياسات المناخية في أفريقيا؛ (ب) وقسم الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا والابتكار؛ (ج) وقسم الموارد الطبيعية. وبينما ستظل الشعبة مقسمة إلى ثلاثة أقسام، أُعيد تنظيم هذه الأقسام على النحو التالي: (أ) المركز الأفريقي للسياسات المناخية؛ (ب) وقسم الاقتصاد الأخضر والأزرق؛ (ج) وقسم الابتكار والتكنولوجيا.

١٧- وتم تعزيز مكتب المدير للتصدي لمواضيع متعددة القطاعات تشمل الشعبة بأكملها، ويتضمن هذا إدارة الموارد الطبيعية، التي لم تعُد قسما، ولكن الشعبة ككل هي التي تتولى تنفيذ دور ذلك القسم ومهمته بتوجيه من مكتب المدير.

١٨- ويسعى هذا النهج أيضا إلى تعزيز تنسيق الأنشطة المتصلة بمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، ليس فقط في إطار شعبة التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية، بل أيضا على نطاق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٩- وقد أُعيد، على وجه التحديد، تشكيل الشعبة على النحو التالي:

(أ) مكتب المدير: سيتولى جميع أنشطة الشعبة ووظائفها. وقد أُعيد تعيين الموظفين السابقين في شعبة الموارد الطبيعية في مكتب المدير من أجل تقديم النواتج المتعلقة بالعمل السابق للقسم، وذلك بالربط مع القدرات المتاحة في جميع أقسام الشعبة. ويتمثل الهدف أيضا في تعزيز القدرة الاستراتيجية للمكتب فيما يتعلق بتعبئة الموارد، وتعزيز الإبلاغ، وتحسين أداء الشعبة في مجال الاتصال؛

(ب) المركز الأفريقي للسياسات المناخية: يتمتع المركز بسجل حافل في تنفيذ المشاريع ذات التأثير القوي، والقيادة في المسائل المتعلقة بتغير المناخ في القارة الأفريقية. وفي سياق ندرة الموارد المتاحة، يتمثل الهدف في تعزيز الوظائف الأساسية

المتاحة في إطار الميزانية العادية لتحسين اليقين التنظيمي. وفي الوقت نفسه، سيجري تعزيز ''توسيم'' المركز الأفريقي للسياسات المناخية كمركز للسياسات من أجل إيجاد موارد إضافية؛

(ج) قسم الاقتصاد الأخضر والأزرق: سيواصل القسم قيادة عملية منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة ومتابعتها بالتعاون مع الشركاء داخل الشعبة وعلى نطاق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيواصل تقديم الدعم للانتقال إلى نماذج اقتصادية أكثر استدامة في الدول الأعضاء. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الأزرق هو تعبير عن مفهوم الاقتصاد الأخضر في البيئة البحرية. وبهذه الصفة، ستكون مهام الاقتصاد الأزرق مشمولة أيضا في أعمال القسم. وفي الأجل المتوسط إلى الطويل، يتمثل الهدف في تعزيز القدرة التقنية المتاحة في الشعبة لتلبية الاحتياجات المحددة المتصلة بالاقتصاد الأزرق؛

(د) قسم الابتكار والتكنولوجيا: جرى فصل قسم التكنولوجيا عن قسم الاقتصاد الأخضر، ليعكس واقع أنواع المشاريع والأعمال التي يجري القيام بها. ويظل الهدف الشامل المتمثل في تسخير التكنولوجيا لتلبية احتياجات التنمية المستدامة هدفا أساسيا، ويمكن لقسم فردي أن يسهم بشكل أكثر جدوى في المبادرات التي تشمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأكملها، بما في ذلك ''مركز التميز الرقمي''. وسيواصل قسم الابتكار والتكنولوجيا تركيز عمله على تسخير الابتكار لمواجهة تحديات الاستدامة والتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا – الاستنتاجات والخطوات التالية

٢٠- بما أن الإصلاح عملية مستمرة، ستواصل أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا توفير القيادة المشتركة لتنفيذ توصيات الأمين العام في أفريقيا في مجال النهوض بالإصلاح الإقليمي. وسيواصل عمل اللجنة أيضا الاسترشاد بتنفيذ ''إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ خطة عام ٢٠٦٣''، وهو ما سيساهم في إقامة شراكة وتنسيق قويين بين منظمات الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في سبيل تحقيق خطة التنمية الأفريقية بطريقة جماعية.